الأمم المتحدة

A/HRC/18/45

الجمعية العامة

Distr.: General
9 June 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة عشرة
البند ٩ من جدول الأعمال
العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن أعمال دورته العاشرة (جنيف، ٢٨ آذار/مارس – ١ نيسان/أبريل ٢٠١١)

الرئيسة – المقررة: ميريانا **نايشيفسكا**

موجز

أجرى فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، في دورته العاشرة، مناقشة مواضيعية بشأن حالة المنحدرين من أصل أفريقي في سياق الاحتفال عام ٢٠١١ بالسنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي، التي أعلنتها الجمعية العامة في قرارها ١٦٩/٦٤. وقدم أعضاء الفريق العامل والخبراء المدعوون المشاركون في النقاش بيانات عن مواضيع ديربان +١٠؛ واستعراض الحالة الراهنة التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي؛ والعمل الإيجابي من أجل مكافحة التمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي؛ ومساهمة المنحدرين من أصل أفريقي في التنمية العالمية؛ وعدم إلمام الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي وسواهم بثقافة هؤلاء الأشخاص.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٤	٣
ثانياً –	تنظيم الدورة	٥-٢٥	٣
ألف–	افتتاح الدورة	٦-٨	٣
باء –	انتخاب الرئيسية – المقررة	٩-١٢	٤
جيم–	تنظيم الأعمال	١٣	٥
دال –	الكلمة الرئيسية في إطار البند ٥ من جدول الأعمال	١٤-٢٥	٥
ثالثاً –	موجز المداولات	٢٦-١٠٤	٧
ألف–	إحاطات من أعضاء الفريق العامل في إطار البند ٦ من جدول الأعمال	٢٦-٣٨	٧
باء –	مناقشة في إطار البند ٧: ديربان+١٠ المتعلق بالمستجدات بشأن المنحدرين من أصل أفريقي	٣٩-٥٩	٩
جيم–	المناقشة المواضيعية في إطار البند ٨ بشأن حالة المنحدرين من أصل أفريقي	٦٠-٩٨	١٣
دال –	مناقشة أجريت في إطار البند ٩ بشأن مشروع الاستنتاجات والتوصيات التي قدمت في الدورة العاشرة	٩٩-١٠٤	٢٠
رابعاً –	الاستنتاجات والتوصيات	١٠٥-١٢٦	٢٢
ألف–	الاستنتاجات	١٠٥-١١٦	٢٢
باء –	التوصيات	١١٧-١٢٦	٢٤

المرفقات

الأول –	جدول الأعمال	٢٦
الثاني –	List of participants	٢٧
الثالث –	قائمة الوثائق	٢٩

أولاً – مقدمة

١- عقد فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي دورته العاشرة في الفترة من ٢٨ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠١ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٢- وافتتح الدورة رئيس فرع سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

٣- وانتخب الفريق العامل ميريانا نايشيفسكا رئيسة – مقررة له.

٤- ويعكس هذا التقرير المسار العام للنقاش.

ثانياً – تنظيم الدورة

٥- عقد الفريق العامل خلال دورته العاشرة تسع جلسات علنية وجلسة خاصة واحدة. وحضر الدورة الأعضاء ميريانا نايشيفسكا، ومايا سهلي، ولينوس – ألكسندر سيسيليانوس، ومونوراما بيسواس، وفيرين شبرد، ومراقبون من ٤١ دولة عضواً ودولة واحدة غير عضو، و١٨ منظمة غير حكومية، وثلاث منظمات دولية، ومنظمتان حكوميتان دوليتان، وستة أعضاء مدعوين للمشاركة في أفرقة المناقشة، ومتحدث رئيسي[(١)].

ألف – افتتاح الدورة

٦- ألقت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الكلمة الافتتاحية. ورحبت بقرار الفريق العامل تركيز دورته العاشرة على السنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي وكررت التأكيد على الدور الحيوي للفريق العامل في تحقيق أهداف السنة الدولية. وشددت على أن أحد أهم أهداف السنة الدولية هو التوعية بالمشاكل المستمرة التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي، وبخاصة تلك الناجمة عن العنصرية والتمييز العنصري. وأشارت المفوضة السامية إلى أن السنة الدولية فرصة أيضاً للاعتراف بالمساهمات العديدة التي قدمها المنحدرون من أصل أفريقي إلى المجتمعات التي يعيشون فيها والاحتفاء بها.

٧- وذكرت المفوضة السامية أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قد وضعت، إعداداً للسنة الدولية، إطار عمل لمكافحة التمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي

---

(١) جميع ورقات العمل التي قدمها الخبراء والمشاركون متاحة لدى الأمانة ويمكن الاطلاع على الموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان:
.http://www2.ohchr.org/english/issues/racism/groups/african/4african.htm

يقدم بنية مفاهيمية للأنشطة التي تقوم بها المفوضية السامية حالياً إزاء المنحدرين من أصل أفريقي، وكذلك المبادرات التي ستنفذ احتفالاً بالسنة الدولية. وشددت على أن إطار العمل أطلق برنامجاً متواصلاً ومنسقاً صُمم لتحقيق نتائج ملموسة ولتعزيز ريادة المفوضية في مكافحة التمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي.

٨- وذكرت المفوضة السامية أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نظمت حلقات نقاش مواضيعية خلال الدورة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان والدورة الثامنة والسبعين للجنة القضاء على التمييز العنصري، وقدمت الخدمات اللازمة لها. كما ذكرت أن المنحدرين من أصل أفريقي هم موضوع الاحتفال بذكرى اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري عام ٢٠١١. وشددت على أن عدداً من الأنشطة الأخرى ستلي ذلك طوال السنة، منها تنظيم أنشطة ثقافية موازية خلال دورات مجلس حقوق الإنسان وإنشاء برنامج زمالات لفائدة الشبان المنحدرين من أصل أفريقي ليأتوا إلى جنيف ويتعلموا عن حقوق الإنسان وكيفية عمل مختلف آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وسلطت المفوضة السامية الضوء على أن مفوضية الأمم المتحدة السامية اعتمدت، في التخطيط لهذه الأنشطة، موضوع "الاعتراف والعدالة والتنمية" الذي اقترحه الفريق العامل للسنة الدولية.

باء - انتخاب الرئيسة - المقررة

٩- انتخب خبراء الفريق العامل، في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٨ آذار مارس، ميريانا نايشيفسكا رئيسة - مقرِّرة.

١٠- وأشارت السيدة نايشيفسكا، في قبولها لتولي الرئاسة، إلى أن إنجازات كبرى قد تحققت عام ٢٠١١ في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، حيث اعترفت الدول بجملة أمور منها أن المنحدرين من أصل أفريقي عانوا كثيراً من العنصرية والتمييز العنصري، والتزمت باتخاذ تدابير لمعالجة هذا الوضع. وذكرت أن السنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي أتاحت للدول وأصحاب المصلحة الآخرين فرصة فريدة لإظهار التزامهم بصورة أكبر، في شكل أنشطة وبرامج وغيرها من الإجراءات التي تكافح التمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي وتتصدى للتحديات اليومية التي يواجهونها.

١١- ولاحظت الرئيسة مع التقدير أن شعار "المنحدرون من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية" الذي اعتمده الفريق العامل "شعارا" لليوم الدولي خلال دورته السابقة قد اعتمدته أيضاً مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ويجري استخدامه فعلاً عنواناً رئيسياً لإعلان السنة الدولية والأنشطة المتصلة بها من قبل بعض المنظمات والمنتديات غير الحكومية. ودعت جميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى فعل الأمر نفسه، مشددة على أنه يمكن تحقيق تغيير حقيقي وإيجابي في حياة المنحدرين من أصل أفريقي إذا تركزت إجراءات مكافحة التمييز ضد هذه المجموعة المستضعفة حول هذه الأفكار الثلاث الهامة.

١٢- وذكرت الرئيسة أن الفريق العامل سيسعى، في مناقشاته أثناء الدورة، إلى توضيح وضع المنحدرين من أصل أفريقي وتقديم توصيات باتخاذ إجراءات تعالج التحديات المستمرة.

جيم - تنظيم الأعمال

١٣- في الجلسة الأولى، قدمت الرئيسة جدول الأعمال وبرنامج العمل واقترحت تعديلهما كيما يتضمنا الكلمة الرئيسية التي سيدلى بها في اليوم الثالث بدلاً من الأول، وتغيير ترتيب المناقشة بشأن موضوعين لإدراج عرض سيقدم بوصلة فيديو من بنما. وأُقر جدول الأعمال وبرنامج العمل المنقحان، حسبما عدلتهما الرئيسة شفوياً.

دال - الكلمة الرئيسية في إطار البند ٥ من جدول الأعمال

١٤- وجهت الدعوة إلى البروفيسور السير هيلاري بيكلز للإدلاء بالكلمة الرئيسية في الدورة العاشرة للفريق العامل.

١٥- وقدم السيد بيكلز لمحة تاريخية عامة عن العبودية وتجارة الرقيق عبر الأطلسي. وأكد على أنه من الضروري وضع الحاضر والمستقبل في سياق الماضي التاريخي، لأنهم مترابطون جميعا. فقد ظلت أفريقيا طوال قرون مركزاً للمصالح المتعلقة بالموارد المعدنية؛ واليوم تحاول البلدان، حتى تلك التي لم تتورط في الرق وتجارة الرقيق، الوصول إلى هذه الموارد المعدنية.

١٦- وأشار السيد بيكلز أيضاً إلى المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في ديربان عام ٢٠٠١. وفي هذا الصدد، سلط الضوء على رفض البلدان الغربية تناول مسألة التعويضات.

١٧- وأشار المتكلم الرئيسي إلى أنه لا يمكن قبول إنكار الحقيقة التاريخية وأن العديد من أسر ضحايا تجارة الرقيق، في مختلف البلدان، لا تزال تواجه عواقب تلك لجريمة. وقال إن سبب استمرار كون هايتي أحد أفقر البلدان في العالم يعود أساساً إلى إجبارها على دفع تعويضات لفرنسا بعد استقلالها.

١٨- وأشار المتكلم إلى أن الرق وتجارة الرقيق كان لهما أثر بغيض على الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية على الصعيد الوطني، وأنهما أديا إلى تفشي الأمية والفقر. وفي الوقت الراهن، كثيراً ما تنعت نفس البلدان التي عانت من الرق بأنها "دول فاشلة" وتعتبر تهديداً للديمقراطية والأمن حيث أن انعدام سيادة القانون والديمقراطية يوفران تربة خصبة للإرهاب.

١٩- ورداً على الكلمة الرئيسية، أشار أحد ممثلي المجتمع المدني إلى أنه يتعين على مجلس حقوق الإنسان أن يعترف، في قرار، بأهمية الثورات الهايتية والفرنسية والأمريكية بوصفها مساهمات في تطوير حقوق الإنسان. وأضاف أنه يمكن الاعتراف بهذه الأحداث أيضاً في سياق الذكرى السنوية العاشرة لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

٢٠- وركز أحد المندوبين على أن سبل الانتصاف مرتبطة بالاعتراف بالمسؤوليات وأن إصدار بعض الدول لبيانات التأسف على الماضي لا تعني بالضرورة اعتذاراً وإقراراً بمسؤولياتها.

٢١- وأشار السيد سيسيليانوس إلى أن التعويضات يجب أن تكون ذات مصداقية. وقال إنه من الصعب حساب مثل هذه المعاناة الإنسانية مالياً. ولاحظ أن المعالم التاريخية شكل هام من أشكال التعويض، لأنها تبين أن الدول تقبل المسؤولية عن أفعالها الماضية، وهو ما يعزز الحوار فيما بين الدول بشكل عام. وأضاف أن الأفعال الرمزية واعتماد تدابير تضمن عدم تكرار مثل هذه المآسي أمران أساسيان بدورهما.

٢٢- ولاحظ السيد بيكلز، في رده، أن مفهوم المعونة يزيد من قوة المانح الذي صدر فعله بدافع الشفقة. وركز على أن طبيعة التعويضات مختلفة تماماً لأنها فعل من أفعال العدالة، وإعادة لما أخذ من البلدان والضحايا. وأوضح أن التعويضات لا تدور حول المواجهة، بل هي عملية استشفائية وخطوة إلى الأمام.

٢٣- وأوضح السيد بيكلز إلى أنه لا ينبغي خلط التدابير الخاصة بالتعويضات. وأشار إلى أنه في حين تتخذ أي حكومة تدابير خاصة على الصعيد الوطني إزاء سكانها، فإن التعويضات تعالج مسؤوليات دولية وتتم على الصعيد الدولي.

٢٤- وركز المتكلم الرئيسي على أن التعويضات يجب أن تكون في شكل جبر مالي للضرر. وقد تناول ممارسو المهن القانونية بالفعل القضايا والممارسات المتصلة بتعويض ضحايا محرقة اليهود؛ ويمكن أن تكون هذه نقطة انطلاق جيدة لنقل المعارف وتطبيقها على ضحايا الرق وتجارة الرقيق. واقترح إنشاء وكالة حكومية دولية للتعويض لكي لا يكون على البلدان أن تتحمل العبء المالي بصورة فردية. وثمة إمكانية أخرى هي إنشاء وكالات أو لجان تعويض على الصعيد الإقليمي، مثلاً واحدة في منطقة البحر الكاريبي وأخرى في أفريقيا وهكذا، يمكنها التفاوض باسم مجتمعاتها المحلية. كما اقترح إنشاء صندوق للتعويضات على الصعيد الدولي يمول مشاريع محددة تعالج عواقب الرق وتجارة الرقيق، من قبيل البحوث المتعلقة بالصحة والمساعدات المقدمة للرعاية الصحية والتثقيف الصحي.

٢٥- وسلط المتكلم الضوء أيضاً على وجود عنصرية أكاديمية، مما يؤدي إلى استمرار الفلسفات العنصرية. وأشار إلى أنه من الهام إيراد الوقائع التاريخية بشكل صحيح في المناهج الدراسية. وعلاوة على ذلك، شجع الدول التي عرفت الرق وتجارة الرقيق على بناء متاحف لحفظ الماضي وإبراز الأفعال التاريخية، وهو ما من شأنه تيسير عملية التعويض.

ثالثاً – موجز المداولات

ألف – إحاطات من أعضاء الفريق العامل في إطار البند ٦ من جدول الأعمال

١– المشاركة في المنتدى المعني بقضايا الأقليات

٢٦– قدمت السيدة سهلي عرضاً عاماً للدورة الثالثة للمنتدى المعني بقضايا الأقليات التي انصب فيها التركيز على المشاركة الفعالة للأقليات في الأنشطة الاقتصادية. وأشادت بعمل الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات، غاي ماكدوغال، التي قادت أعمال المنتدى. وشارك في المنتدى أكثر من ٥٠٠ مشارك، بمن فيهم ممثلون عن الحكومات وهيئات المعاهدات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية والمجتمع المدني. وشددت السيدة سهلي على أنه من المهم وجود ممثلي المجتمعات المحلية للأقليات من جميع مناطق العالم بين المشاركين.

٢٧– وأفادت المتكلمة بأن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمجتمع المدني قد ناقشت باستفاضة التحديات والمشاكل المستمرة المتعلقة بالمشاركة الفعالة للأقليات في الحياة الاقتصادية وإتاحة فرصة حصولها على العدالة والرعاية الصحية والتعليم بشكل كامل. وقالت إن الاستبعاد الاقتصادي يعد سبباً ومظهراً ونتيجة للتمييز ضد أفراد الأقليات، التي أقصي كثير منها تاريخياً عن المشاركة الكاملة والفعالة في الحياة الاقتصادية في كل من العالم المتقدم النمو والنامي على حد سواء.

٢٨– وأهابت المتكلمة بجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الدول الأعضاء والمؤسسات المتخصصة والمجتمع المدني، أن يتخذوا مزيداً من الإجراءات لزيادة إبراز الأقليات التي ظلت مهمشة إلى حد كبير، وبخاصة النساء والأطفال. وشددت السيدة سهلي أيضاً على ضرورة إدماج جانب التعدد الثقافي للمجتمعات في الدساتير الوطنية.

٢٩– وأضافت المتكلمة أن النقاش حول المنحدرين من أصل أفريقي مثمر على نحو خاص، مكررة التأكيد على أهمية التدابير الخاصة وإدماج المنحدرين من أصل أفريقي في الأنشطة الاقتصادية بوصفه وسيلة فعالة لمكافحة التمييز الذي يواجهونه. وأكدت السيدة سهلي من جديد ضرورة تصديق الدول الأعضاء على جميع التشريعات الدولية المتعلقة بالأقليات.

٣٠– وأشارت إلى أن المنحدرين من أصل أفريقي لا يزالون، بالرغم من تنامي أعدادهم، متوارين عن الأنظار في أوروبا وإلى ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات لمعالجة هذه القضية.

٢- زيارة الرئيسة إلى واشنطن العاصمة

٣١- قدمت الرئيسة لمحة عامة عن الزيارة التي قامت بها إلى واشنطن العاصمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، حيث التقت مع ممثلي منظمة الدول الأمريكية والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمات المجتمع المدني بهدف الترويج لأنشطة السنة الدولية.

٣٢- وأعلنت الرئيسة أن مدير إدارة القانون الدولي في منظمة الدول الأمريكية قد قدم لها إحاطة بشأن أنشطة المنظمة المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك وضع مشروع اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز والتعصب، مؤكدة أن قضية المنحدرين من أصل أفريقي لا تزال قضية حيوية بالنسبة لمنظمة الدول الأمريكية، لكن ما برح هناك الكثير مما يتعين القيام به. وقد أكد المدير أن إدارة القانون الدولي ستعقد مؤتمرات إقليمية عام ٢٠١١، ودعا الفريق العامل إلى المشاركة فيها.

٣٣- وذكرت الرئيسة أيضاً أن ممثل البنك الدولي قدم لمحة عامة عما ينفذه البنك من أنشطة ذات صلة بالمنحدرين من أصل أفريقي، مثل المشاريع المدرة للدخل ومشروع المساعدة في التعدادات الوطنية التي أجريت في الأمريكتين عام ٢٠١٠. وألمح ممثل البنك إلى أن أي مؤتمرات تعقد في سياق السنة الدولية ستستفيد من مؤتمرات تحضيرية بالفيديو تُشارك فيها المنظمات غير الحكومية، لأن من شأن هذا أن يزيد الاهتمام بالمؤتمر الرئيسي نفسه.

٣٤- وقدم ممثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية عرضاً عاماً لأعمال المصرف المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي والمشاريع التي يمولها، ومنها مشروع يدرس العرق وجمع البيانات في سياق العديد من التعدادات التي أجريت في المنطقة عام ٢٠١٠. وتمثلت مبادرة أخرى في إنشاء قائمة جرد للمشاريع ذات الصلة بالمنحدرين من أصل أفريقي التي مولها المصرف على مر السنين. وسوف تنطوي هذه المبادرة على عقد اجتماع عام في واشنطن العاصمة. وذكرت الرئيسة أن المصرف يدرس أيضاً وضع مشروع مع بروليد (Prolead)، وهو صندوق داخل المصرف يروج لتولي النساء القيادة، لفائدة المنحدرات من أصل أفريقي. وأشارت السيدة موريسون إلى أن المصرف يمكنه تنفيذ مثل هذا المشروع بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان كنشاط مواز لدورة مجلس حقوق الإنسان.

٣٥- وأضافت أن الاجتماعين الذين عقداً مع المنظمات غير الحكومية كشفا النقاب عن ضحالة المعرفة بالسنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي عام ٢٠١١ في أوساط المنظمات غير الحكومية الأمريكية. فقد كانت زيارة الرئيسة هي أول مرة يسمع فيها معظم هذه المنظمات عن السنة الدولية. واتُّفق على إرسال المعلومات المتعلقة بالسنة الدولية إلى المنظمات غير الحكومية لكي تتمكن من توعية غيرها من المنظمات غير الحكومية التي لها اتصالات بها بهذا الموضوع.

٣٦- وشددت الرئيسة على أن جميع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية قد أبدت اهتماماً كبيراً بعمل الفريق العامل وبالمشاركة الدؤوبة في الأنشطة احتفالاً بالسنة الدولية.

٣- المشاركة في يوم حقوق الإنسان في نيويورك

٣٧- قدمت الرئيسة إحاطة للحضور بشأن مشاركتها في الاحتفال بالسنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي أقيم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في نيويورك. وقد أطلق الأمين العام والأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان السنة الدولية بمناسبة يوم حقوق الإنسان، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

٣٨- وأعربت الرئيسة عن خيبة أملها، التي رددها عدد من الخبراء والمندوبين في القاعة، لضعف الاهتمام الذي أبدته الدول الأعضاء بهذه المناسبة التي احتفل بها الأمين العام، إذ لم يحضر إلا قلة من الوفود. وشددت أيضاً على أن موضوع "الاعتراف والعدالة والتنمية" الذي اقترحه الفريق العامل لم يحظ بتأييد الجمعية العامة وإنما فقط بترحيبها. وعلق عدد من المشاركين بأنه ستلزم إمكانات مالية هامة لتنفيذ الأنشطة في إطار السنة الدولية، وبأن هذا سيكون مؤشراً على الإرادة السياسية للدول فيما يتعلق بالسنة الدولية.

باء - مناقشة في إطار البند ٧: ديربان +١٠ المتعلق بالمستجدات بشأن المنحدرين من أصل أفريقي

٣٩- قدمت الرئيسة عرضاً عن الإنجازات التي حققها المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لعام ٢٠٠١. وشددت على أنه لم تجر دراسة الاستعمار والرق بدافع العنصرية بمثل هذا التفصيل في أي مؤتمر آخر، مشيرة إلى أنه لم يحدث أن أدينت تلك الممارسات بوصفها جرائم ضد الإنسانية بعبارات بمثل ذلك الوضوح من قبل.

٤٠- وأوضحت الرئيسة أن المؤتمر، بالرغم من الخلافات التي شابته، أصبح نقطة انطلاق لعملية بعيدة المدى تمكنت بواسطتها الدول من التلاقي لإعادة تأكيد التزامها بمنع جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ومكافحتها واستئصالها.

٤١- وأكدت الرئيسة أن مؤتمر ديربان لعام ٢٠٠١ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٩ قد ساهما كلاهما بدرجة كبيرة فيما أصبح يولى من اهتمام للتحديات الجديدة للعنصرية وما يتصل بها من تعصب، بما في ذلك التمييز الذي يواجه المنحدرين من أصل أفريقي كمجموعة. وقد اعترف المؤتمر صراحة بأن الممارسات التي تتسم بالتمييز وكره الأجانب والعنصرية تطال المنحدرين من أصل أفريقي بشكل خاص وأن أجيالاً من الأفارقة قد تعرضت لظلم العنصرية والاستعمار والرق، وأن العديدين لا يزالون يعانون من عواقبها.

وأضافت أن بلدان نصف الكرة الجنوبي استخدمت مؤتمري عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٩ لتقديم تجربتها الجماعية مع الظلم إلى النقاش الدولي بشأن حقوق الإنسان.

٤٢- وذكرت الرئيسة أيضاً أنه بالرغم من أن جدول أعمال مؤتمر ديربان قد أطلق مبادرات وإجراءات جديدة، فإن العنصرية والتمييز وكره الأجانب وغيرها من أشكال التعصب لا تزال موجودة في معظم الدول الديمقراطية المتقدمة النمو، ولا سيما ضد المنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت إلى دراسة حديثة أجرتها وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية خلصت إلى أن جماعة الروما والمنحدرين من أصل أفريقي يأتون على رأس المجموعات العشر الأولى من حيث التعرض لأعلى معدلات التمييز، وإلى أن الآلاف من حالات جرائم العنصرية والتمييز لا تزال متوارية عن الأنظار بسبب عدم الإبلاغ عنها.

٤٣- ولاحظت الرئيسة أنه لا إعلان وبرنامج عمل ديربان ولا الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان أشارتا إلى مصطلح "كراهية الأفارقة" (Afrophobia) ودعت إلى الأخذ به.

٤٤- وشكرت إحدى الدول المراقبة الرئيسة على عرضها معلقة بأن مقارنة جماعة الروما بالمنحدرين من أصل أفريقي في العرض مثيرة للجدل. وأجابت الرئيسة أن ذلك ليس من أجل مقارنة جذور التمييز ضد الروما بجذور التمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي، وإنما لإظهار أوجه التشابه في حالة المجموعتين في أوروبا. وقالت إنه تجدر الإشارة إلى وجود العديد من البرامج لفائدة الروما، ولكن لا يوجد أي برنامج لفائدة المنحدرين من أصل أفريقي. ولذا فإن أحد الأدوار الهامة للفريق العامل هو الوصول بالوعي بقضية المنحدرين من أصل أفريقي إلى نفس مستواه بقضية الروما.

٤٥- وذكرت إحدى عضوات الفريق العامل، مايا سهلي، في عرضها أن الإنجاز الرئيسي لمؤتمر ديربان العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هو أنه اعترف بأن الرق جريمة مرتكبة ضد الإنسانية، مشددة على أهمية المنظورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أجل فهم المظاهر المعاصرة للعنصرية وجميع أشكال الاستبعاد في مجالات الرعاية الصحية والسكن والتعليم. وبالرغم من التقدم الذي أحرزته الدول منذ انعقاد المؤتمر، بما في ذلك من خلال الإصلاح الدستوري واعتماد تشريعات جديدة لمكافحة العنصرية، لا يزال العديد من البلدان يفتقر إلى الإرادة السياسية اللازمة للتصدي للتمييز العنصري بكفاءة.

٤٦- وأكدت السيدة سهلي من جديد على الأهمية الحاسمة لجمع البيانات المفصلة للتصدي للتمييز الهيكلي الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي. ودعت المجتمع الدولي إلى التعاون لضمان حماية حقوق هذه الفئة المستضعفة وإبرازها بصورة أوضح. وشددت على أن مؤتمر ديربان كان نقطة البداية وأن الفريق العامل سيواصل الانخراط بنشاط في حماية حقوق المنحدرين من أصل أفريقي.

٤٧- وطلب ممثل إحدى الدول من العضوة شرحاً أكثر تحديداً لما تعتقد أن دور الفريق العامل في هذه العملية ينبغي أن يكون في المستقبل. وردت السيدة سهلي بأن الفريق العامل جسر بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يشجع كليهما على اتخاذ إجراءات طويلة الأمد لصالح المنحدرين من أصل أفريقي وعلى تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة.

٤٨- وعقب العروض، أشارت السيدة شبرد إلى أن الزيارات القطرية التي يجريها الفريق العامل تتيح الرصد الفعال لتنفيذ برنامج عمل ديربان. وذكر السيد سيسيليانوس أنه بالرغم من وجود الخلافات، تجب الإشارة إلى أن العديد من الدول قد صدقت على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري منذ عام ٢٠٠١، مما يدل على زيادة الاهتمام بمكافحة العنصرية. وشدد عدد من المشاركين في النقاش وممثلي المنظمات غير الحكومية على أنه إذا كان إعلان وبرنامج عمل ديربان يفتحان باباً أمام المنحدرين من أصل أفريقي، فإن ثمة حاجة إلى القيام بالمزيد لجعله أكثر فعالية.

٤٩- ولاحظ أحد المراقبين من المجتمع المدني إلى أن إحدى الصعوبات التي تواجهها عملية ديربان هي غياب الإرادة السياسية لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. وأشار المراقب أيضاً إلى أن جبر الضرر والتعويض قضيتان هامتان، لكن لم تقم إلا قلة من الدول، مثل بلجيكا، بصرف أية تعويضات للمنحدرين من أصل أفريقي. وأضاف المراقب أن على الدول الأوروبية أن تعترف بأنها استفادت من العمل الشاق لأسلاف المنحدرين من أصل أفريقي.

٥٠- وأشارت مراقبة أخرى من منظمة غير حكومية إلى أن العدد المتزايد لحالات الانتحار في أوساط المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، لا يسجل دائماً ولا يدرج بالتالي في الإحصاءات. وذكرت أيضاً أن المهاجرين القادمين من أفريقيا الموجودين في أوروبا كثيراً ما تكون مؤهلاتهم أعلى من السكان المحليين، لكن كثيراً ما لا يُعترف بهذه المؤهلات وتعطى أفضلية للمواطنين في سوق العمل. وقالت إن ثمة حاجة أيضاً إلى اتخاذ إجراءات بشأن قضايا الحصول على السكن والعلاج الطبي، بما في ذلك الدعم اللغوي.

٥١- وذكر ممثل منظمة غير حكومية أن الإصلاح الدستوري الذي أعقب مؤتمر ديربان في إكوادور ساعد على تسليط مزيد من الضوء على الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي ومكنهم من المشاركة بنشاط في مناقشة السياسة العامة. ولاحظ أيضاً أهمية التعويضات، ولا سيما إعادة أراضي الأجداد.

٥٢- وقدم دييغو مورينو من إدارة القانون الدولي في منظمة الدول الأمريكية لمحة عامة عما تحقق على مدى السنوات العشر الماضية، منذ انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، في مكافحة التمييز الذي يطال المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية. وقال إنه يوجد ما يتراوح بين ١٧٠ و٢٠٠ مليون منحدر من أصل أفريقي في المنطقة، لذا تقوم منظمة الدول الأمريكية بتعميم مراعاة قضية المنحدرين من أصل أفريقي من أجل زيادة إبراز هذه المجموعة وضمان إدماجها في جميع قطاعات المجتمع. وشملت أنشطة منظمة الدول الأمريكية تنظيم

مؤتمرات، وصياغة أدلة للتعاون التقني، وعقد حلقات عمل لبناء القدرات، وصياغة أدلة قانونية شتى تتعلق بالمنحدرين من أصل أفريقي، منها ملخصات للممارسات الجيدة والسياسات العامة.

٥٣- كما أشار السيد مورينو إلى مشروع يهدف إلى نشر معايير حماية المنحدرين من أصل أفريقي التي حددت ١٩ معياراً للحماية، منها حقوق المشاركة والتعليم والهوية والدين. وذكر أن منظمة الدول الأمريكية قد أنشأت فريقاً عاملاً مكلفاً بصياغة اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وهي تحظر ٢٨ أساساً من أسس التمييز وتبين عوامل التمييز. وقال إن المنظمة تقوم حالياً بزيادة شراكاتها مع مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مع الفريق العامل وقسم مكافحة التمييز بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، من أجل تحقيق الإدماج الكامل للمنحدرين من أصل أفريقي في جميع قطاعات المجتمع.

٥٤- وعلق خبيرٌ ومراقب من المجتمع المدني بأن التركيز على المنحدرين من أصل أفريقي في المنطقة يترع إلى استبعاد بلدان منطقة البحر الكاريبي، بالرغم من أهمية عدد سكانها المنحدرين من أصل أفريقي، مشيرَيْن إلى أنه يتعين وجود أنشطة مخصصة لهذه المجموعات في منطقة البحر الكاريبي.

٥٥- وقال السيد بايكساو إنه بالرغم من تجريم العنصرية في البرازيل، فإن الأمر ليس كذلك في بلدان أخرى في الأمريكتين. وأثار مسألة ما إذا كان المرجع المعياري المتعلق بالعنصرية الذي وضعته منظمة الدول الأمريكية ينبغي أن يعكس هذا المستوى العالي أو أن يكون دون ذلك ليكون أسهل منالاً على بقية الدول الأمريكية.

٥٦- وذكر ممثل إحدى الدول أن بلده ملتزم التزاماً تاماً بالمساهمة في الاعتراف الكامل بالمنحدرين من أصل أفريقي، وأنه ما فتئ يضطلع بأنشطة شتى، منها إعداد منشورات عن المنحدرين من أصل أفريقي، وتنظيم حملات توعية بقيادة الطلاب، وتشجيع تعريف المنحدرين من أصل أفريقي أنفسهم بهويتهم في جميع أنحاء البلد، وإدراج متغير الانحدار من أصل أفريقي في التعداد الوطني.

٥٧- وقدم السيد ويرهام من الأمانة الدولية لحركة ١٢ كانون الأول/ديسمبر نظرة عامة مستفيضة عن منظور عدة منظمات غير حكومية لمحصلة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية لعام ٢٠٠١ وللإجراءات التي اتخذتها منظمات المجتمع المدني منذ ذلك الحين لمواصلة التركيز على مكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وشدد السيد ويرهام، في عرضه، على أن العنصرية متجذرة في الاقتصاد، وأن المنحدرين من أصل أفريقي بقوا نتيجة لذلك مستبعدين إلى حد كبير من التنمية.

٥٨- وشدد السيد ويرهام مرة أخرى على أهمية التعويض باعتباره عملية استشفاء لمعالجة أخطاء الماضي. كما دعا إلى تخصيص عقد للمنحدرين من أصل أفريقي، يكون موضوعه

"الاعتراف والعدالة والتنمية" وأن تكون هايتي في الصدارة. واقترح إنشاء منتدى دائم للمنحدرين من أصل أفريقي، داعياً إلى تخصيص أموال له لضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية الشعبية في جميع اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة العنصرية التي تطال المنحدرين من أصل أفريقي. كما دعا السيد ويرهام إلى تعبئة واسعة النطاق لضمان إشراك جميع الدول الأعضاء على أعلى المستويات في الجزء الرفيع المستوى الذي سيحتفي بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

٥٩- وركزت المناقشات التي أعقبت عرض االسيد ويرهام على الدور المحوري للتعويضات.

جيم - المناقشة المواضيعية في إطار البند ٨ بشأن حالة المنحدرين من أصل أفريقي

١- نظرة عامة عن الحالة الراهنة التي تواجه المنحدرين من أصل أفريقي

٦٠- قدم السيد لينوس - ألكسندر سيسيليانوس عرضاً عن الحالة الراهنة للمنحدرين من أصل أفريقي، مركزاً على عمل لجنة القضاء على التمييز العنصري في هذا المجال. وشدد على أن قضية المنحدرين من أصل أفريقي يجري استعراضها في التقارير الدورية المقدمة من الدول كما ترد في توصيات اللجنة التي تعقب النظر في تلك التقارير. وقال إن اللجنة ذكرت، في هذا السياق، أن تمتع المنحدرين من أصل أفريقي بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يزال متدنياً بشكل غير متناسب مقارنة مع معظم الفئات الأخرى للمجتمع، مشيرة بشكل أكثر تحديداً إلى ارتفاع معدل البطالة في صفوف الشباب المنحدر من أصل أفريقي الموجود في أوروبا.

٦١- وأشار السيد سيسيليانوس إلى أن التمييز الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي يقوم على العرق ولون البشرة، وأن المنحدرين من أصل أفريقي يخضعون للتنميط العنصري ولتدابير مكافحة الإرهاب بصورة منهجية. وسلط الضوء على الوضع الصعب الذي تعاني منه المنحدرات من أصل أفريقي اللواتي غالباً ما يكن ضحايا لأشكال متعددة من التمييز.

٦٢- وأكد السيد سيسيليانوس أن المنحدرين من أصل أفريقي لا يزالون متوارين عن الأنظار في كثير من البلدان، ولا سيما في أوروبا، مكرراً تأكيد جملة أمور منها أهمية وجود بيانات مفصلة كأداة للتصدي لتهميش المنحدرين من أصل أفريقي. وشدد في هذا الصدد على أنه لا مناص من حل مشكلة عدم وجود البيانات من أجل قياس وتقييم مدى استضعاف هذه المجموعة والدعوة إلى اتخاذ تدابير خاصة من شأنها مكافحة أوجه انعدام المساواة بحكم الأمر الواقع. وأشار تحديداً إلى ضرورة عدم ذكر هذه البيانات للهوية، لأن بعض المنحدرين من أصل أفريقي لا يريدون إبداء انتمائهم إلى هذه المجموعة بعينها، وتحديداً بسبب ما تُوصم به.

٦٣- وذكر المتكلم أن لجنة القضاء على التمييز العنصري تطلب بصورة منهجية بيانات مفصلة من الدول، لكن بعض البلدان تحجم عن جمع بيانات من هذا القبيل بسبب قضايا الخصوصية. وأشار السيد سيسيليانوس أيضاً إلى التمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي في مجال إدارة نظام العدالة الجنائية، وكذلك فيما يتعلق بالتمتع الفعلي بالحقوق السياسية والمشاركة في تسيير الشؤون العامة.

٦٤- وعقب عرض السيد سيسيليانوس، ذكر موريو مارتينيز، عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري، أن حالة المنحدرين من أصل أفريقي تتلقى اهتماماً متزايداً من اللجنة. وأشار إلى أن اللجنة ستناقش، في دورتها المقبلة، مشروع توصية عامة بشأن المنحدرين من أصل أفريقي، وأهاب بخبراء الفريق العامل المساهمة فيه.

٦٥- وكرر الخبراء والمشاركون في النقاش التأكيد على أهمية تنسيق البيانات الإحصائية الموجودة وأكدوا من جديد بقوة أنه يتعين على الدول جمع بيانات مفصلة ليتسنى لها رصد وضع المنحدرين من أصل أفريقي بصورة أكثر كفاءة.

٦٦- ووجه الفريق العامل الدعوة إلى المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب، غيتو مويغاي، بصفته خبيراً مشاركاً في المناقشة، ليقدم عرضاً عن الوضع الحالي للمنحدرين من أصل أفريقي. ووفقاً لما ذكره المقرر الخاص، فإن قضية التمييز العنصري ضد هذه المجموعة بند ينظر فيه بشكل دائم ضمن أنشطة ولايته. وذكر أن هذه المسألة كانت محور عدد من زياراته القطرية وعدد من تقاريره المتعلقة بجملة أمور منها التمييز الهيكلي، والعنصرية والفقر، والحاجة إلى بيانات وإحصاءات مصنفة إثنيا، وأهمية الأهداف الإنمائية للألفية، وأثر الاختلالات التاريخية على تمتع بعض الفئات المستضعفة الكامل بحقوق الإنسان.

٦٧- وركز المقرر الخاص في عرضه على الفقر والتهميش الاجتماعي والاقتصادي الذي يواجه المنحدرين من أصل أفريقي يومياً، فضلاً عن الأشكال المتعددة للتمييز الذي تواجه النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي. وشدد على الدور الحاسم الذي يلعبه التعليم والتمكين الاقتصادي في تغيير المواقف.

٦٨- وشدد المقرر الخاص أيضاً على ضرورة مواصلة التعاون والمناقشة بين مختلف آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تحديد أفضل للقضايا المثيرة للقلق التي تواجهها هذه الفئة المستضعفة وتبادل أفضل الممارسات التي تهدف إلى حماية حقوق المنحدرين من أصل أفريقي على الصعُد الوطنية والإقليمية والدولية.

٢- مناقشة بشأن الإجراءات الايجابية لمكافحة التمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي

٦٩- قدمت الرئيسة لمحة عامة عن الحالة الراهنة للمنحدرين من أصل أفريقي بعد أن نظرت ملياً في العمل الإيجابي. وأكدت على أنه على الرغم من وجود اتفاق عام على أن

التمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي لا يزال مستمراً، فإن هناك إنكاراً منتظماً للطابع الذي يتسم به التمييز ضد هذه الفئة المحددة، التي بقيت غير مرئية في معظم المجتمعات. وأشارت السيدة نايشيفسكا إلى ضرورة التخلي عن الرأي القائل بأن النهج الوحيد المتاح لمكافحة التمييز هو الاستجابة بأثر رجعي، ودعت، بدلاً من ذلك، إلى الانتقال من التركيز على اتباع نهج سلبي أساساً إلى اتباع نهج إيجابي، أي التمكين من المساواة. وشددت على أن الأضرار المتراكمة والتاريخية تجعل من الصعب على أفراد جماعة محرومة أن يتمتعوا مطلقاً بالمساواة في الحقوق وأن يحصلوا على إنصاف قانوني، ودفعت بأن اتباع نهج يقوم على المساواة من شأنه أن يحمل الحكومات مسؤولية بناء مؤسسات ووضع سياسات ترمي إلى منع التمييز من خلال أدوات محددة تهدف إلى التمكين من التمتع بالحقوق والحريات على قدم المساواة. وأكدت من جديد الحاجة إلى اتباع نهج منتظم يرمي إلى تعزيز وتنفيذ العمل الإيجابي ويقوم على استخدام سبل التعويض، والجبر وإعادة التوزيع. وأضافت أنه يتعين على الآليات الدولية أداء دور ريادي في إتاحة اتخاذ تدابير خاصة تستهدف المنحدرين من أصل أفريقي، مشيرة إلى التطورات التي حصلت بالفعل في أوضاع الشعوب الأصلية والأقليات العرقية. وأصرت السيدة نايشيفسكا على أنه ينبغي الاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي على أنهم يشكلون مجموعة تتعرض لشكل فريد من أشكال التمييز، ودعت إلى تحديد تدابير ترمي إلى معالجة الفخاخ المحددة لعدم المساواة التي يقع فيها المنحدرون من أصل أفريقي. وكررت دعوتها إلى إقامة عقد للمنحدرين من أصل أفريقي.

٧٠- وتعليقاً على العرض الذي قدمته الرئيسة، أشار السيد بايكساو إلى أنه ينبغي لتدابير العمل الإيجابي أن تكون أوسع نطاقاً وشاملة لضمان استفادة الأقليات من ظروف معيشية أفضل. وذكرت السيدة سهلي أنه ينبغي تطبيق النهج الثلاثة المقدمة في العرض – التعويض، والجبر وإعادة التوزيع – بشكل تراكمي وليس بصورة البدائل.

٧١- وقدمت السيدة مونوراما بيسواس، العضوة في الفريق العامل، عرضاً عن رؤية الفريق العامل بشأن العمل الإيجابي. وأكدت أن أفراد الأقليات، ولا سيما المنحدرون من أصل أفريقي، يجدون صعوبة، بصفة خاصة، في الحصول على عمل لائق وأن العديد منهم يعانون من التمييز مرة واحدة على الأقل في عملهم. وبغية التغلب على هذا التمييز الهيكلي، دعت السيدة بيسواس الدول إلى وضع خطط عمل وطنية تتضمن تدابير خاصة، من قبيل الصكوك التشريعية والتنفيذية والإدارية والمتعلقة بشؤون الميزانية والصكوك التنظيمية، الموضوعة على جميع مستويات أجهزة الدولة. وينبغي لها أيضاً وضع خطط وسياسات وبرامج وأنظمة تفضيلية مستنبطة ومنفذة على أساس هذه الصكوك ومطبقة في مجالات مثل التوظيف والإسكان والتعليم والثقافة ومشاركة الفئات المحرومة في الحياة العامة. وأضافت أنه ينبغي أن تُدرج الدول الأطراف تدابير خاصة في نظمها القانونية، سواء أدرجتها بموجب تشريعات عامة أم تشريعات موجهة إلى قطاعات محددة، وكذلك من خلال خطط وبرامج وغيرها من المبادرات السياسية على الصُعد الوطنية والإقليمية والمحلية. وأشارت إلى نموذج أمريكا

الشمالية، فقالت إنه على الرغم من الجدل الذي دار حوله، فإن العمل الايجابي تمخض عن محصلة من أوجه النجاح الملموسة، بما في ذلك حدوث ثورة في التجنيد والتوظيف، كما ساعد في تصحيح تاريخ التمييز العنصري الذي ساد البلد لفترة طويلة. وشددت على أن إعادة التفكير في العمل الإيجابي فيما يتعلق باللامساواة الهيكلية والممارسات المؤسسية الإقصائية، وحالات الحرمان التي استمرت عبر أجيال، بل وحتى التحيزات غير المقصودة، كلها طرق فعالة لإشراك الناس وفرادى الحكومات والمجتمع الدولي في هذه القضية.

٧٢- وبعد تقديم العرض، عقدت مناقشات حول قضايا التحديد الذاتي للهوية في عمليات التعداد السكاني والمشكلة المتفاقمة المتمثلة في التمييز الذي يواجهه المهاجرون الأفريقيون في أوروبا، بما في ذلك في مجال العمل.

٧٣- ولاحظت السيدة بيسواس أنه يتعين على كل بلد أن يأخذ في الاعتبار الفرق القائم بين الفئات الضعيفة وأن يتخذ التدابير المناسبة والمحددة لمعالجة التمييز على نحو فعال. وشددت على أن بإمكان الفريق العامل أن يسهم في ذلك من خلال جمع البيانات وإجراء زيارات قطرية.

٧٤- وأشارت السيدة سهلي أيضاً إلى أهمية تحديد منهاج عمل مشترك للمنحدرين من أصل أفريقي من أجل إقناع الدول لكي تقوم بمراجعة تشريعاتها ودساتيرها من أجل وضع تدابير مناسبة للعمل الإيجابي.

٧٥- وقدم القس موريللو، العضو في لجنة القضاء على التمييز العنصري، عرضاً عن العمل الإيجابي والتدابير الخاصة. وشدد على التقدم المحرز في أمريكا الشمالية وأوروبا بفضل التدابير المتخذة لبث الوعي والعمل الإيجابي، كما شدد على الطبيعة المؤقتة للعمل الايجابي والحاجة إلى وجود نظام للمتابعة المستمرة لتطبيق هذه التدابير ونتائجها. ويتضمن ذلك التزام الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بتقديم معلومات في استعراضاتها الدورية بشأن التدابير الخاصة المتخذة. وعلى الرغم من أن تدابير العمل الإيجابي تنتقد أحياناً لكونها تشكل "تمييزاً إيجابياً" وتنتهك الحق في المساواة، ذكر السيد موريللو إنه ينبغي تجنب استخدام تعبير "التمييز الإيجابي" لأنها تتسبب في إحداث خلط في المفاهيم. وقال إنه يرى، خلافاً للآراء المعارضة لتدابير العمل الإيجابي، أن هذه التدابير تكفل تمثيل الأقليات وتحييد التحيزات. ونظام الحصص هو طريقة مناسبة لتعزيز الانصاف. والدول بحاجة إلى تبني العمل الإيجابي ولكنها كثيراً ما تفتقر إلى الإرادة السياسية للقيام بذلك.

٧٦- وعلق السيد سيسيليانوس قائلاً بأن هناك تساؤلاً عما إذا كان ينبغي وقف المعاملة التفضيلية لمجموعة مستضعفة بعد تحقيق المساواة. وأشار أيضاً إلى أن إجراء المزيد من المناقشات قد يكون ضرورياً بشأن الإطار المفاهيمي لتدابير"العمل الإيجابي".

٧٧- ولاحظ أحد المراقبين من منظمة غير حكومية الأهمية الخاصة للعمل الإيجابي في مجال التعليم، مؤكداً على أن التعليم هو الوسيلة الأنسب لمكافحة التمييز المتفشي ضد المنحدرين من أصل أفريقي.

٧٨- وأشار السيد موريللو إلى أن هناك أحكاماً قضائية متسقة ومتماسكة فضلاً عن توصيات عامة ومبادئ توجيهية صادرة عن لجنة القضاء على التمييز العنصري تتعلق بالعمل الإيجابي ينبغي الإشارة إليها، والاعتماد عليها.

٣- مناقشة موضوع عدم الإلمام بثقافة المنحدرين من أصل أفريقي وتاريخهم وتقاليدهم

٧٩- قدمت السيدة شبرد عرضاً عن موضوع عدم إلمام السكان المنحدرين من أصل أفريقي وسواهم بثقافة هؤلاء السكان وتاريخهم وتقاليدهم، وأعطت استعراضاً عاماً مفصلاً للعقبات التي تحول دون تكوين مجتمعات محورها الأفريقيون في بلدان منطقة البحر الكاريبي الأعضاء في الكمنولث. واستهلت عرضها بالتأكيد على أن الكثير من المنحدرين من أصل أفريقي ومن أصول أخرى يلمون حق الإلمام بثقافة أفريقيا ولديهم روابط ثقافية قوية مع أفريقيا، بما في ذلك في مجالات الرقص واللغة والدين والزي وطريقة تصفيف الشعر والطهي، وكذلك من خلال المواقع التذكارية المادية. وأشارت أيضاً إلى أن تدريس تاريخ أفريقيا في مؤسسات تعليمية عديدة أدى إلى شعور الأفارقة في المهجر بالفخر والعزة. على أن السيدة شبرد أوضحت أنه على الرغم من المقاومة الكبيرة لجهود الغرب في القضاء على الثقافة والتقاليد الافريقية، فإن خصائص المجتمع الأفريقي لم تتغلغل في جميع شرائح مجتمعات منطقة البحر الكاريبي، وذلك أساساً بسبب تاريخ الرق والاستعمار. وذكرت إيضاحاً أن السلطات الاستعمارية حاولت بنشاط قمع جميع مظاهر الثقافة الأفريقية، ودمجت العلامات المتبقية التي لا يمكن محوها، مثل أنماط التعبير ولون البشرة، في مجتمع الكريول، لكنها اعتبرت علامات على وضع أدنى.

٨٠- وأشارت السيدة شبرد إلى أن استمرار التأثيرات التي سادت أثناء حقبة الاستعمار في مجتمعات منطقة البحر الكاريبي كان عائقاً أمام ظهور رؤية أفريقية أساساً لنظمها السياسية والاقتصادية والتعليمية، على الرغم من الجهود الكبيرة المتواصلة لمقاومة ذلك. وبالمثل، فإن العنصرية وعدم احترام ثقافة المنحدرين من أصل أفريقي وتاريخهم وتقاليدهم في بلدان عديدة متقدمة النمو، تشكل الأسباب الرئيسية لشعور المنحدرين من أصل أفريقي وكاريبي بالتهميش، حيث إنهم لا يلمون بتراثهم لأنه غير وارد في المناهج الدراسية.

٨١- وعقب العرض الذي قدمته السيدة شبرد، أخذ المشاركون الكلمة للتأكيد على الأهمية الحاسمة لتدريس تاريخ المنحدرين من أصل أفريقي فضلاً عن الحاجة إلى مراجعة كتب التاريخ مراجعة شاملة لإدماج المساهمات التي قدمها الأفارقة والمنحدرون من أصل أفريقي في جميع قطاعات المجتمع.

٨٢- وشدد احد الحاضرين بصفة مراقب على الحاجة إلى وضع نماذج تركز على الهوية الأفريقية في نظم القضاء، والتعليم والنظم القانونية لتصحيح أخطاء الماضي، وأشار إلى إنشاء محاكم للسكان الأصليين في كندا كنماذج لنظم تسوية المنازعات تتسم بكونها جامعة ودالة على الاحترام ومصممة من قبل السكان الأصليين.

٨٣- قدم مارسيلو بايكساو من الجامعة الاتحادية لريو دي جانيرو دراسة تتعلق بالبند ٨(ج) بشأن "عدم إلمام السكان المنحدرين من أصل أفريقي وسواهم بثقافة هؤلاء السكان وتاريخهم وتقاليدهم". وأبرزت هذه الدراسة النتائج المستخلصة من التعداد الوطني الذي أجري في عدة بلدان في أمريكا اللاتينية. وأشار السيد بايكساو إلى أن تسعة بلدان في أمريكا اللاتينية أدرجت، في التعداد السكاني لعام ٢٠٠٠، سؤالاً يتعلق بالأصل الإثني أو العرقي، حيث سئل المشمولون بالتعداد السكاني عما إذا كانوا يعرّفون أنفسهم بأنهم من أصل أفريقي وفقاً لإحدى الفئات الرئيسية الأربع التالية: الأصل، والثقافة (بما في ذلك الانتماء إلى مجموعة عرقية، أو مجموعة سكانية أو جنسية)؛ خصائص تشابه المظهر (لون البشرة، أو العرق)، أو الشعور بالانتماء (دون ذكر المجموعة الإثنية أو العرقية).

٨٤- وأشار السيد بايكساو إلى أن طرح أسئلة عن الإثنية أو العرق في التعدادات السكانية الوطنية وفي الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وغيرها من أساليب جمع البيانات يمكن أن يؤثر على الردود وموثوقية البيانات التي يتم جمعها، وبالتالي على التعريف بالمنحدرين من أصل أفريقي. وفي هذا الصدد، أشار أيضاً إلى أن من المهم معرفة ما إذا كانت الأسئلة التي وضعت لتحديد المتغيرات الإثنية والعرقية هي أسئلة موجهة إلى السكان ككل أو إلى مجموعة محددة لا غير.

٨٥- وأكد السيد بايكساو أن جمع البيانات ووضع سياسات عامة، وتنفيذ العمل الإيجابي وتحديد الهوية الذاتية كلها أمور مترابطة. وأشار إلى إن جميع بلدان أمريكا اللاتينية تقريباً ستطرح في التعداد السكاني الوطني المقبل سؤالاً يتعلق بالمنحدرين من أصل أفريقي.

٨٦- وذكر السيد بايكساو أن البيانات الإحصائية ضرورية لإنشاء دولة قومية. وهذه البيانات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاعتراف بجماعات، وتعريف التحديات التي تواجهها، وبالسياسات العامة. وفي هذا الصدد، شجع جميع الدول على الأخذ بمتغيرات عرقية/إثنية في عمليات التعداد السكاني الوطنية وغيرها من المبادرات الرامية إلى جمع البيانات لأن ذلك شرط أساسي لتحسين أوضاع هذه الفئات من السكان.

٨٧- وعلق السيد سيسيليانوس قائلاً إن البيانات المتعلقة بالخصائص العرقية هي معلومات حساسة. وشدد على أن من الضروري طرح هذا النوع من الأسئلة دون الكشف عن الهوية. وأشار أيضاً إلى أنه ينبغي تصنيف البيانات بحسب الجنس، أو العمر أو بالاستناد إلى أسس أخرى، وبالتالي تمكين صانعي القرار من تحديد الأشكال المتعددة للتمييز.

٨٨- وأشار ممثل لمنظمة دولية إلى أنه من المهم تصميم وتنفيذ سياسات عامة تقوم على الحقوق.

٨٩- وذكر السيد بايكساو أن من الضروري توفير الأموال لإجراء دراسات إحصائية وعمليات تحليل. ولاحظ أن هذا النوع من البيانات يدعم الديمقراطيات ويكافح عدم مرئية الجماعات واستدامة مشاكلها. وفي هذا السياق، أشار إلى أن معدل الوفيات لدى المنحدرين من أصول أفريقية في البرازيل هو أعلى، بما في ذلك وفيات الأمهات.

٩٠- وألقى السيد بايكساو الضوء على الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في ضمان جمع البيانات وتحليلها. فالبيانات ضرورية لرصد التقدم المحرز، وبناء توافق آراء جديد في المجتمع، والتغلب على عدم اللامساواة . وذكر أن من شأن جمع البيانات بصورة صحيحة أن يعزز الديمقراطية لأنه يتيح للناس الإفصاح عن أفكارهم وتقديرهم بالصورة التي يريدونها. وأشار المتحدث أيضاً إلى أهمية تحليل وتفسير البيانات، وأنشطة متابعة جمع البيانات ووضع الاستراتيجيات، وفقاً للبيانات التي يتم جمعها.

٤- مناقشة حول مساهمة المنحدرين من أصل أفريقي في التنمية العالمية

٩١- قدمت ألما جينكيتز، من المكتب الإقليمي في بنما التابع لصندوق الأمم المتحدة للطفولة، عرضاً عن مساهمة الشباب المنحدرين من أصل أفريقي في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٩٢- وتحدثت السيدة جينكيتز، في عرضها، عن الأنشطة العديدة التي تضطلع بها مجموعات الشباب من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنحدرين من أصل أفريقي لمتابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية. وشملت هذه المبادرات إشراك الشباب المنحدرين من أصل أفريقي في إعداد تقارير الظل وتقديمها إلى هيئات الرصد التابعة للأمم المتحدة، والمشاركة في صياغة مشاريع قوانين لمكافحة العنصرية، ورصد مشاركة وسائط الإعلام في بيانات عمليات التعداد السكاني لضمان رؤية أفضل للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

٩٣- وأكدت السيدة جينكيتز أن عدم مؤتمرات قمة قد نظمت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للشباب المنحدرين من أصل أفريقي لضمان التعريف بحالة الشباب المنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت إلى أن مؤتمر القمة المقبل للشباب المنحدرين من أصل أفريقي سيعقد في كوستاريكا في حزيران/يونيه عام ٢٠١١ وأن الدعوة قد وجهت إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للمشاركة فيه.

٩٤- وقدمت المتحدثة عدداً من التوصيات بدعم الجهود التي يبذلها الشباب المنحدرين من أصل أفريقي بتدابير لتعزيز اندماجهم في جميع جوانب الحياة العامة. وهذه التدابير تشمل تعزيز قدراتهم على المشاركة بنشاط في حوار سياسي، وتعزيز العمل الإيجابي في الجامعات

والمؤسسات الأكاديمية، ووضع برامج وسياسات مصممة خصيصاً للشباب المنحدرين من أصل أفريقي، ودعم الحوار بين الأجيال فيما بين القادة.

٩٥- ولاحظ أحد الخبراء أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لرصد وسائط الإعلام والاحتجاج على القوالب النمطية العنصرية التي تنقلها هذه الوسائط في معظم الأحيان. كما لاحظ أهمية تنظيم محفل يمكن أن يعرب فيه الشباب المنحدرون من أصل أفريقي عن آرائهم ويقدموا مساهمات.

٩٦- وقدمت السيدة سهلي عرضاً عن المساهمة التي قدمها السكان المنحدرون من أصل أفريقي في التنمية العالمية. وسلطت الضوء على أهمية التعددية الثقافية وأشارت إلى الحاجة إلى تعزيز تعبئة الأفارقة في المهجر من أجل التأثير على السياسات الاجتماعية والاقتصادية. فقد بلغ الأفارقة في المهجر نضجاً سياسياً في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ليس في أوروبا. ويرتبط تدني تمثيل المنحدرين من أصل أفريقي في هيئات صنع القرار، بما في ذلك الهياكل السياسية، بعدم مرئيتهم. ونوهت بالدور الهام الذي تؤديه وسائط الإعلام والشبكات الدولية. ومن أجل زيادة مرئية المساهمات التي يقدمها المنحدرون من أصل أفريقي، يجب جمع المعلومات ونشرها على نطاق واسع. وتركز معظم المعلومات المتاحة على المساهمات في الألعاب الرياضية والموسيقى والأفلام ، دون التركيز على مجالات عديدة أخرى. ويتعين على الدول زيادة دعم قدرات المنحدرين من أصل أفريقي.

٩٧- وفيما يتعلق بالهجرة، ذكرت السيدة سهلي أن بلدان الإقامة والمنشأ يؤديان كلاهما دوراً رئيسياً . وأشارت إلى الأثر الكبير للتحويلات المالية على الاقتصادات الأفريقية، وأن ذلك يمكن أن يؤدي أيضاً إلى الحد من الفقر في بلدان المنشأ. ومن شأن التعليم والوصول إلى التكنولوجيا أن يعززا من فعالية الشبكات على مختلف المستويات. وأكدت على الدور الرئيسي لوسائط الإعلام في تغيير القوالب والمواقف النمطية.

٩٨- وأكدت فيرين شبرد أهمية المساهمات الفكرية للمنحدرين من أصل أفريقي، من قبيل الكتب المختلفة لرجال فكر مرموقين، وفلاسفة، وخبراء في مجال حقوق الإنسان، والحائزين على جائزة نوبل.

دال - مناقشة أجريت في إطار البند ٩ بشأن مشروع الاستنتاجات والتوصيات التي قدمت في الدورة العاشرة

٩٩- افتتحت الرئيسة الجلسة الثامنة في ١ نيسان/أبريل بعرض لمشروع الاستنتاجات والتوصيات. ودعت الخبراء والمراقبين الآخرين إلى إعداد تعليقاتهم. وسأل ممثل دولة عن طبيعة البيانات المفصلة، المشار إليها في الاستنتاجات والتوصيات، وعلق على صعوبة جمع هذه البيانات في البلدان التي تتبع سياسة حكومية تتمثل في عدم التمييز بين مجموعات عرقية

مختلفة. وعلّق ممثل من منظمة غير حكومية قائلاً إن أي توصية تشير إلى تعويض ضحايا الرق والإتجار بالرقيق يجب أن تحدد بالضبط الجهة التي تستحق التعويض. وقال ممثل دولة إن من الأفضل النظر في مسألة التعويض على حدة، وأنه سيكون من الصعب للغاية حساب أي تعويضات تقدم لضحايا الرق وتجارة الرقيق.

١٠٠- واقترح ممثل لمنظمة غير حكومية أن تتضمن الاستنتاجات والتوصيات إشارة إلى مكافحة إنكار تجارة الرقيق. وعلق عدد من المراقبين على استخدام مصطلح "كراهية الأفريقيين"، حيث قال البعض إن معناه غير واضح وقال البعض الآخر إنه لا يضيف قيمة إلى الخطاب الحالي المتعلق بحقوق المنحدرين من أصل أفريقي. وأيد آخرون تأييداً كبيراً استخدامه. وقال ممثل لمجموعة إقليمية أن تعويض ضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي هو مسألة خلافية عرضت للخطر مؤتمر عام ٢٠٠١ وأن الاعتراف بأن تجارة الرقيق هي جريمة ضد الإنسانية لا يعني ضمناً أن مسألة تعويض المنحدرين من أصل أفريقي هي مسألة تتعلق بحقوق الإنسان. وطلب الممثل توضيح طبيعة "الآلية الخاصة" لإعادة فتح باب النقاش بشأن التعويضات المشار إليها في التوصيات. وقال ممثل آخر لدولة أن مسألة التعويضات قدمت بطريقة متوازنة في الوثيقة وأنها لا تخل بالمناقشات المقبلة حول هذا الموضوع.

١٠١- وذكر ممثل لمجموعة إقليمية أن التدابير الإيجابية والعمل الإيجابي اللذين يستهدفان مجموعة واحدة محددة ربما أثارا مشاكل وأن الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الأوروبية ألقت الضوء على صعوبة الجمع بين تعزيز المساواة في المعاملة والعمل الإيجابي لصالح مجموعة من الأفراد. وفي معرض الإشارة إلى استنتاج الفريق العامل، ملاحظاً غياب العديد من الدول الغربية وعدد كبير من بلدان منطقة البحر الكاريبي عن الدورة، قال إن ممثلاً لمجموعته الإقليمية كان حاضراً طوال الدورة.

١٠٢- وعلّق ممثل من منظمة غير حكومية بأن الموضوع الذي اقترحه الفريق العامل للسنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي، "الاعتراف والعدالة والتنمية"، حظي بقبول المجتمع المدني على نطاق واسع، وبقبول العديد من الدول الأعضاء والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وقال ممثل لمنظمة غير حكومية أخرى أن هناك علاقة بين تركة تجارة الرقيق ووضع المهاجرين من أفريقيا، مضيفاً أن الاتفاقيات ذات الصلة بشأن حقوق المهاجرين هي اتفاقيات لا يجري الامتثال لأحكامها بالكامل. وقال ممثل لمجموعة إقليمية إن الإشارة إلى المهاجرين وطالبي اللجوء في الاستنتاجات والتوصيات ليس لها صلة بالموضوع، لأنه لا يوجد دليل على أن المنحدرين من أصل أفريقي يتعرضون للتأثير بشكل غير متناسب. وقال ممثل منظمة غير حكومية إن الاستنتاجات والتوصيات ينبغي أن تتضمن إشارة إلى حق المنحدرين من أصل أفريقي في الحصول على حيز مادي لإعادة تكوين ثقافتهم وإرساء حقهم في السيادة الإقليمية. كما اقترح ممثل منظمة غير حكومية أخرى، أن تتضمن التوصيات دعوة إلى إنشاء صندوق لتنمية المنحدرين من أصل أفريقي في الأمريكتين.

١٠٣- واقترح ممثل منظمة غير حكومية أن تتضمن الاستنتاجات تعبيراً عن الأسف لأن دولاً قليلة اتخذت مبادرة للشروع في أنشطة أو الاضطلاع بأنشطة لتسليط الضوء على السنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي. واقترح الممثل أيضاً إدراج توصية تحث الدول على اتخاذ إجراءات في هذا الصدد خلال الفترة المتبقية من السنة. وأوصت منظمة غير حكومية أخرى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بإنشاء صندوق خاص لتسهيل مشاركة المجتمع المدني في اجتماعات الفريق العامل. واقترح الممثل أيضاً أن تدرج توصية تعالج مسألة الأراضي التقليدية والتشريد القسري للمنحدرين من أصل أفريقي. وشدد ممثل دولة على أهمية الاستفادة من تجارب منتدى الشعوب الأصلية وضمان تعاون الفريق العامل مع الآليات الأخرى. وعلّق ممثل مجموعة إقليمية بأن التمييز الهيكلي هو مصطلح غامض لا يضيف أي قيمة بالمقارنة مع مفاهيم التمييز المتعدد أو المباشر أو غير المباشر. وبالإشارة إلى توصية الفريق العامل المتعلقة بالذكرى العاشرة لإعلان وبرنامج عمل ديربان المزمع الاحتفال بها في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ذكر نفس الممثل أن الفريق العامل ليس في وضع يسمح له باتخاذ قرار بشأن طرائق عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة.

١٠٤- وعقب المناقشة، اعتمد الفريق العامل، في الجلسة التاسعة، الاستنتاجات والتوصيات المعدلة. وأدلى عدة مشاركين، بمن فيهم ممثلون عن الدول الأعضاء والمجتمع المدني، ببيانات تؤيد الفريق العامل، وأثنوا على نوعية العروض المقدمة خلال الأسبوع وهنأوا الرئيسة على ترأسها الدورة. ثم قرأت الرئيسة بيانها الختامي واختُتمت الدورة التاسعة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

١٠٥- يساور الفريق العامل القلق لأنه، على الرغم من قبول الدول على نطاق واسع، لإعلان وبرنامج عمل ديربان، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي، فإن هذه الأحكام لا يجري تنفيذها بشكل فعال على النحو المتوخى بسبب افتقار الدول إلى الإرادة والالتزام السياسيين.

١٠٦- ويكرر الفريق العامل دعوته الموجهة إلى جميع الحكومات لإبداء الإرادة والالتزام السياسيين المطلوبين لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان على نحو فعال، ولا سيما فيما يتعلق بالأحكام ذات الصلة بالمنحدرين من أصل أفريقي. وفي هذا السياق، يرحب الفريق العامل بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المزمع عقده في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ويدرك أهمية هذا الاجتماع الذي خُصص له الوقت اللازم لكي يشارك فيه

رؤساء الدول والحكومات لتقديم مساهماتهم التي تشجع على التنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

١٠٧- ويؤكد الفريق العامل أهمية تعزيز الدول للوعي بالمنحدرين من أصل أفريقي، ومكافحة التمييز ضدهم، وخصوصاً من خلال جمع واستخدام بيانات مصنفة ذات مصداقية وقابلة للمقارنة.

١٠٨- ويعيد الفريق العامل التأكيد على أن تجارة الرقيق والرق هما جريمتان ضد الإنسانية ويجب اعتبارهما كذلك على الدوام، وخاصة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي (إعلان وبرنامج عمل ديربان، الفقرة ١٣). ويسلم الفريق العامل بان تعويض ضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والرق هو قضية من قضايا حقوق الإنسان التي يجب معالجتها على نحو صحيح.

١٠٩- والفريق العامل، إذ يضع في اعتباره الظروف الواقعية لكثير من المنحدرين من أصل أفريقي ومستوى معيشتهم، يشدد على الحاجة إلى العمل الإيجابي الفعال من أجل المساهمة في تمتعهم بحقوقهم على قدم المساواة.

١١٠- ويؤكد الفريق العامل أهمية جمع البيانات المصنفة لتمكين الناس من الاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي على أنهم أقلية و/أو مجموعة مستضعفة في المجتمعات، حسب الاقتضاء. ويؤكد الفريق العامل أيضاً أهمية الاعتراف بضرورة حماية المنحدرين من أصل أفريقي، عندما يشعرون بأنهم يشكلون أقلية، بالصكوك الدولية المتعلقة بالأقليات.

١١١- ويسلم الفريق العامل بأن احترام التنوع وتعدد الثقافات هو وسيلة لتكثيف مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتعلق بذلك من تعصب. وفي هذا الصدد، يشدد الفريق العامل على أهمية التعليم في مكافحة القوالب النمطية والأحكام المسبقة ضد المنحدرين من أصل أفريقي، ويشجع على العمل على زيادة المعرفة بأشكال التراث والثقافات المتنوعة وتعزيز احترامها.

١١٢- ويلاحظ الفريق العامل أن العديد من البلدان الغربية وعدداً كبيراً من بلدان منطقة البحر الكاريبي لم يحضروا الدورة العاشرة. ويعتقد الفريق العامل أن حضورهم كان سيعزز ويثري المناقشات التي دارت حول تحسين ظروف المنحدرين من أصل أفريقي.

١١٣- ويؤكد الفريق العامل الحاجة إلى تجريم العنصرية والتمييز العنصري، وفقاً للمادة ٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري. ويخلص الفريق العامل إلى أن الآثار الضارة المترتبة على تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والرق، لا تزال منعكسة في المواقف العنصرية إزاء المنحدرين من أصل أفريقي وظروف معيشتهم.

١١٤- ويلاحظ الفريق العامل أنه لم يتم إيلاء اهتمام كاف لمساهمات المنحدرين من أصل أفريقي في التنمية العالمية.

١١٥- ويساور الفريق العامل القلق إزاء المعلومات التي وردت خلال دورته العاشرة فيما يتعلق باللجوء إلى طرق غير متناسبة في معاملة وترحيل المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين المنحدرين من أصل أفريقي.

١١٦- ويدرك الفريق العامل الجهود التي بذلتها منظمات إقليمية ودولية فيما يتعلق بالمنحدرين من أصل أفريقي في سياق عملية ديربان، ويشدد على أهمية التعاون، عند الاقتضاء، ومواصلة تعزيز علاقاته مع هذه المنظمات.

باء - التوصيات

١١٧- يحث الفريق العامل الدول والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، على أن تنفذ، على سبيل الأولوية، الأحكام المتعلقة بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي والواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان، وكذلك التوصيات الحالية والسابقة للفريق العامل.

١١٨- ويوصي الفريق العامل بأن تدرج مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في قاعدة بياناتها المتعلقة بممارسات مكافحة التمييز العنصري التي هي بصدد وضعها، فرعاً مخصصاً لحالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

١١٩- ويكرر الفريق العامل دعوته إلى الأمم المتحدة لكي تبدأ استخدام مصطلح "كراهية الأفريقيين" في أعمالها بغية تسليط الضوء على التمييز الخاص والفريد من نوعه الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي، حيث إنه يجري استخدام مصطلحات مماثلة للتصدي للوصم والتحيز ضد المجموعات الإثنية والدينية وغيرها من المجوعات المستضعفة.

١٢٠- ويدعو الفريق العامل الدول إلى الاعتراف باستمرار آثار تجارة الرقيق والرق عبر المحيط الأطلسي، على المنحدرين من أصل أفريقي وأوجه حرمان هذه المجموعة وتهميشها عبر التاريخ، وإلى وضع برامج شاملة للعمل الإيجابي، حسب الاقتضاء، للحد من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والعمالة الناقصة والتمثيل الناقص بين المنحدرين من أصل أفريقي.

١٢١- ويدعو الفريق العامل الأمم المتحدة إلى إنشاء آلية خاصة تعيد فتح باب النقاش حول تعويض ضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وضحايا الرق، ودراسة أشكال مناسبة لتلك التعويضات.

١٢٢- ويدعو الفريق العامل الدول إلى المشاركة في إصلاح شامل لنظمها التعليمية، بما في ذلك التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، بهدف معالجة القوالب النمطية

والأحكام المسبقة ضد المنحدرين من أصل أفريقي. ويوصي الفريق بأن تغطي الكتب المدرسية للتاريخ تغطية وافية المواضيع المتعلقة بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والرق.

١٢٣- ويحث الفريق العامل الدول على الاعتراف بالوضع الفريد للشباب المنحدرين من أصل أفريقي وإتاحة فرص مستهدفة وتنفيذ تدابير محددة من أجل تعزيز وتنمية روح القيادة والمشاركة النشطة في جميع قطاعات المجتمع.

١٢٤- ويوصي الفريق العامل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأن تعزز تنسيقها مع الهياكل ذات الصلة التابعة لمنظمات إقليمية تتعامل مع أشخاص منحدرين من أصل أفريقي.

١٢٥- ويدعو الفريق العامل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التحقيق في المعلومات الواردة بشأن عدم تناسب الطرق المستخدمة في معاملة وترحيل المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين المنحدرين من أصل أفريقي، وإعادة النظر في سياساتها المتعلقة بكل من هذه المسائل، حسب الاقتضاء.

١٢٦- ويوصي الفريق العامل بشدة بأن يعلن المجتمع الدولي عقداً دولياً للسكان المنحدرين من أصل أفريقي بغية زيادة توضيح التحديات التي يواجهونها، وتحديد الحلول، وشن حملة مستمرة للقضاء على التمييز الهيكلي ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي اعتماد الموضوع الذي اقترحه الفريق العامل للسنة الدولية، والذي حظي بقبول المجتمع الدولي على نطاق واسع كموضوع للعقد، ألا وهو "السكان المنحدرون من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية".

المرفق الأول

جدول الأعمال

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب رئيس - مقرر الفريق العامل.

٣- إقرار جدول الأعمال.

٤- تنظيم العمل.

٥- الكلمة الرئيسية.

٦- إحاطات بشأن المسائل التالية:

(أ) مشاركة الفريق العامل في المنتدى المعني بقضايا الأقليات؛

(ب) زيارة رئيس الفريق العامل إلى واشنطن؛

(ج) مشاركة الفريق العامل في مناسبة يوم حقوق الإنسان في نيويورك؛

٧- ديربان+١٠: استعراض الفريق العامل للمستجدات.

٨- مناقشة مواضيعية بشأن حالة المنحدرين من أصل أفريقي:

(أ) استعراض عام للحالة الراهنة؛

(ب) رؤية الفريق العامل بشأن التمييز الإيجابي؛

(ج) مساهمة المنحدرين من أصل أفريقي في التنمية العالمية؛

(د) عدم إلمام الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي وسواهم بثقافة هؤلاء الأشخاص وتاريخهم وتقاليدهم.

٩- عرض استنتاجات وتوصيات الفريق العامل ومناقشتها.

١٠- اعتماد استنتاجات الفريق العامل وتوصياته في دورته العاشرة.

Annex II

[English only]

List of participants

A. Members

- Mirjana Najchevska (Chairperson)
- Linos-Alexander Sicilianos
- Maya Fadel-Sahli
- Verene Shepherd
- Monorama Biswas

B. Member States

Algeria, Angola, Argentina, Austria, Bahrain, Belgium, Bolivia (Plurinational State of), Botswana, Brazil, Chile, Côte d'Ivoire, Cuba, Ecuador, Egypt, France, Ghana, Greece, Guatemala, Haiti, India, Jamaica, Japan, Kenya, Lesotho, Mexico, Morocco, Nigeria, Pakistan, Panama, Portugal, Russian Federation, Rwanda, Serbia, Singapore, South Africa, Sudan, Switzerland, Tunisia, Uganda, Uruguay, Venezuela (Bolivarian Republic of), Zimbabwe

C. Non-Member States

Holy See

D. International organizations

United Nations Population Fund, United Nations High Commissioner for Refugees, United Nations Children's Fund (UNICEF)

E. Intergovernmental organizations

European Union, Organization of American States

F. Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

African Canadian Legal Clinic, Action internationale pour la paix et le développement dans la région des Grands Lacs (AIPD-GL), African Commission of Health and Human Rights

Promoters, Association of World Citizens, Cercle de recherche sur les droits et les devoirs de la personne humaine (CRED), Committee International for the Respect and Application of the African Charter on Human Rights (CIRAC), Culture of Afro-indigenous Solidarity, International Secretariat of the December 12th Movement, Foundation of National Monument Dutch Slavery Past, Human Rights Congress for Bangladesh Minorities (HRCBM), International Association against Torture, International Youth and Student Movement for the United Nations (ISMUN), Mouvement contre le racisme et pour l'amitié entre les peuples (MRAP), Rencontre africaine pour la défense des droits de l'homme, Tiye International, World against Racism Network (WARN)

G. Non-governmental organizations not in consultative status with the Economic and Social Council

Espace Afrique International, Mouvement international pour les réparations

H. Panellists and presenters

- Hilary Beckles, Principal of the University of the West Indies
- Githu Muigai, Special Rapporteur on contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance
- Pastor Murillo, member of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination
- Diego Moreno, Department of International Law, Organization of American States
- Roger Wareham, International Secretariat of the December 12th Movement
- Marcelo Paixao, Federal University of Rio de Janeiro
- Alma Jenkins, UNICEF, Regional Office in Panama

المرفق الثالث

قائمة الوثائق

رمز الوثيقة	عنوان الوثيقة
A/HRC/18/AC.3/1	جدول الأعمال المؤقت
A/HRC/18/AC.3/1/Add.1	شروح جدول الأعمال المؤقت
A/HRC/18/AC.3/2	مذكرة من الأمانة